نظرات

bodalal@me.com
محمد هلال الخالدي

نهاية إسرائيل

صدر مؤخرا عن المخابرات الأميركية تقرير شاركت فيه 16 مؤسسة استخباراتية بعنوان «الإعداد لشرق أوسط في مرحلة ما بعد إسرائيل»، خلاصته أنه بحلول عام 2025 م لن تكون هناك «دولة إسرائيل»، ويستند التقرير الى حقائق موثقة حول «الهجرة المضادة» لليهود إلى أوطانهم الأصلية، بسبب استحالة العيش في فلسطين المحتلة بأمان وسلام.

يقول التقرير إن هناك نصف مليون يهودي افريقي في الكيان الصهيوني سيعودون الى بلدانهم، إضافة إلى مليون روسي وأعداد مماثلة من دول أوروبية وخاصة من أوروبا الشرقية كلهم سيعودون إلى بلدانهم في غضون السنوات العشر القادمة. كما يستند التقرير إلى حقائق إحصائية تتعلق بمعدلات الولادة والوفيات بين الفلسطينيين وهم أصحاب الأرض وبين اليهود في فلسطين المحتلة، إذ تظهر الاحصائيات ومعدلات النمو السكاني تفوقا كبيرا للفلسطينيين على الصهاينة يستحيل معه مواصلة البقاء.

كما يرجع التقرير أسباب انهيار الكيان الصهيوني واختفاء ما يسمى «دولة إسرائيل» إلى سياسات العنف المفرط التي دأبت حكومات الكيان الصهيوني على ممارستها، خاصة سياسة هدم المنازل وقتل الأطفال والنساء وحصار غزة وقصف المستشفيات ومراكز الإيواء التابعة لمنظمات دولية دون اكتراث بالقانون الدولي والعالم كله، حيث أدت هذه الممارسات المفرطة في التمادي والهمجية إلى تحول كبير في المواقف الدولية الداعمة لهذا الكيان، بل ويشير التقرير صراحة إلى تحول في موقف الرأي العام الأميركي نفسه إضافة إلى تحول في مواقف الدول الأوروبية الغربية. ومما يذكره التقرير أيضا أن هناك نصف مليون «إسرائيلي» يحملون جواز سفر أميركيا، وأن هناك رصدا لعمليات متسارعة خلال السنوات الثلاث الماضية لاستخراج جوازات سفر أوروبية من قبل مواطنين «إسرائيليين» ما يؤكد نية «الهجرة المضادة».

وحول مستقبل المنطقة والبديل لانتهاء الكيان الصهيوني المحتل، يذكر التقرير أن البديل سيكون نشوء «دولة متعددة العرقيات والديانات»، ما يعني انتهاء فكرة «الدولة الدينية» التي أمضى الصهاينة 60 عاما من أجل بنائها لكنهم فشلوا. التقرير يلفت أيضا في سياق الوضع المتوقع بعد انهيار الكيان الصهيوني إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم. الجدير بالذكر أن أعضاء الكونغرس الأميركي حصلوا على نسخة من هذا التقرير، وربما يكون قد تسرب من خلالهم.

□ □ □

ليس هذا فحسب، الصدمة الأكبر جاءت من هنري كيسنجر، وزير خارجية أميركا الأسبق وهو اليهودي المعروف بدعمه المطلق للكيان الصهيوني المحتل، حيث أكد في تصريح صحافي مؤخرا صحة التقرير وقال «فعلا.. إسرائيل لن تكون موجودة عام 2025»، وقد حاولت مساعدة كيسنجر نفي هذا التصريح بعد موجة الغضب الصهيوني، إلا أن السيدة «سندي آدمز» المحررة في صحيفة «نيويورك بوست» التي كتبت الخبر أكدت صحة التصريح وقالت إن كيسنجر قال لها ذلك حرفيا. يمكن أن يضاف لهذا كله تصريحات كبار المسؤولين الصهاينة التي تظهر خوفهم الشديد من المستقبل، وأهمها تصريح رئيس جهاز الاستخبارات الصهيونية (الموساد) السابق مائير داغان في صحيفة «جيروزلم بوست» في ابريل الماضي والذي قال فيه حرفيا «نحن على وشك الانهيار، ولا أريد أن أبالغ وأقول كارثة، لكننا نواجه تكهنات سيئة لما سيحدث في المستقبل».

□ □ □

لا شك أن هذا التقرير وهذه التصريحات تمثل أبلغ رد وأكبر صفعة في وجه المشككين بالمقاومة الفلسطينية الشريفة وأثرها وقدرتها على استرداد فلسطين المحتلة وطرد الصهاينة المعتدين، فهذه حقيقة تاريخية سطرت أمجادها كل الشعوب الحرة التي حررت أوطانها من المحتلين بالدماء والصبر والتضحيات.

للتعبير طرق

A_alsabri@hotmail.com
Twitter: Alialsabri
علي الصابري

هيئة الغذاء والتغذية

نحن فقراء تشريع، وإن شرعنا فإن قوانيننا يعتريها القصور، وحين ننجز في إصدار قانون «كويس» يتعرقل في مطبات التنفيذ التي تحسب بالسنين، وعند التنفيذ نكتشف أن القانون من نصيب المتنفذين، ونحن المواطنين نقف على جانب الطريق منتظرين ولا يطولنا إلا غبار التشريعات، فمتى يضع المشرع «المواطن البسيط» نصب عينيه؟ وتجاوزا للآلام التي لا تحصر في مقال، بل تحتاج الى مجلدات، فالذي دعاني إلى ان اكتب هذا المقال هو ما قرأته في الأيام الأخيرة عن «براءة البعض ولن أتعرض لمن كان السبب في براءتهم، سواء القضاء او سوء كتابة المحضر من قبل مأموري الضبط، بل لي غاية في هذه الأسطر وهي الحديث عن قانون رقم 112 لسنة 2013 الذي ينص على إنشاء هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية مسماها «هيئة الغذاء والتغذية»، والتي كان من المفترض ان تباشر اعمالها في شهر مارس الماضي، حيث نص القانون على أن يتم انشاؤها بعد سنة من صدور قانون، وتعتبر هذه الهيئة من اقرب الإنجازات للمواطن، والسبب أن قانونها قد رفع غرامات الأغذية الفاسدة وحدد ماهيتها بشكل ممتاز وواضح، وأعطى صلاحيات أوسع مما كانت عليه حيث نصت المادة 13 من القانون على الكثير من العقوبات. لذلك فقد اصبحنا على مشارف نهاية سنة 2014 ولم تفعل هذه الهيئة. وهذا الأمر من الضروري ان يكون في عين اعتبار المشرع والمنوط به تنفيذ هذا القانون، وذلك للمصلحة العامة «فلا شر أشر من الأوبئة».

الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

حرب الوكلاء و«الصدمة والرعب»

الحكومة دائما ما تلقي باللائمة على طول الدورة المستندية في مسؤولية تأخر المشاريع، ولا شك أن هذا الأمر صحيح إلى حد كبير، فالدورة المستندية تخضع لآلية بيروقراطية معقدة، وهدف تلك الآلية بالأصل هو ضمان تنفيذ المشروع وعدم ضياع الأموال المخصصة له أو تعرضها للتلاعب، ولكن وللأسف رغم تعقد الدورة المستندية وطولها ولوائحها وموادها والرقابة عليها والتدقيق إلا أن المشاريع لا تنفذ والأمر أنها تتعرض للعب ماليا وبشكل مبالغ فيه، لذا المطلب الأساسي الآن هو نسف الدورة المستندية بالكامل، بعد أن ثبت أنها لا تؤدي الغرض الذي وضعت من أجله أصلا وأصبحت عقبة زمنية بل مزمنة أمام تنفيذ المشاريع.

لا يمكن أن نتحدث عن تقليص مدة الدورة المستندة، بل نسفها بالكامل واستحداث نظام جديد واضح مع وضع ضوابط قانونية سابقة ولاحقة، وعلى أعضاء مجلس الأمة التقدم بقانون بهذا الخصوص، وقانون يمكن أن ينسف عقدة طول الدورة المستندية، ومعها يمكن أن تتحرك عجلة التنمية.

مشكلة أخرى تواجه تنفيذ المشروعات الحيوية في كثير من الوزارات، قد لا يلحظها البعض كونها بعيدة عن دائرة الضوء الإعلامي، ولكنها تتسبب كثيرا في تنفيذ مشاريع حيوية للوزارات، والمشكلة التي بدأت تتحول إلى ظاهرة في بعض الوزارات هي حرب الوكلاء، حرب تأتي أحيانا على شكل «عناد شخصي» وليس سياسيا أو مصلحيا بين وكيل قطاع ووكيل قطاع آخر في الوزارة، فهذا يوقف وذاك يعرقل وآخر يتأخر خاصة إذا تعلق الأمر بمشاريع حيوية، ففي بعض الوزارات قد تتعطل ثلاثة أرباع المشاريع الصغرى والمتوسطة بسبب حرب الوكلاء، بل إن قوانين ولوائح قائمة قد تتعطل بسبب حروب القياديين في الوزارات.

ما أفهمه أنه ولكي تؤدي الحكومة عملها بشكل صحيح يجب أن يكون هناك تضامن بين الوزراء، لذا من المفترض ولكي تنجح أي وزارة في تنفيذ ما هو موكل إليها أن يكون هناك توافق وتضامن بين وكلائها، وهو ما لا يحدث في بعض الوزارات للأسف، ظاهرة يجب أن تتوقف وأن تنتهي، وفي بعض الوزارات كانت حروب الوكلاء سببا غير مباشر في تعطل مشاريع التنمية الموكلة إليها لتنفيذها.

لا أعرف أسلوبا إداريا يمكن للوزير أن يستخدمه ليوقف حروب الوكلاء أو حروب القياديين في وزارته سوى استخدام أسلوب «الصدمة والرعب»، أي أن يقوم بتقييم أعمالهم ومدى تعاونهم، ثم يقوم بتدوير محدود مفاجئ بين القياديين وأن يعلن صراحة أن هذا الإجراء الهدف منه وقف الحرب وعودة المائة إلى مجاري التنفيذ الحقيقي.

في الصميم

www.leeesh.com
م.غنيم الزعبي

الأطفال أولى بالتأمين الصحي

«pre_existing condition» هذه العبارة هي السبب في أن التأمين الصحي على المتقاعدين ليست له قيمة كبيرة بل على العكس هو عبء مالي كبير على الدولة من دون أي فائدة كبيرة للمتقاعدين الذين ستتسلح المستشفيات الخاصة بهذه العبارة لحرمانهم من أي رعاية صحية محترمة. ترجمة هذه الجملة هي «حالة سابقة» وسابقة هنا تعني أنها سابقة لتاريخ الحصول على التأمين الصحي. وهي عبارة تفرح بها شركات التأمين الصحي وتستعملها كثيرا للتملص من التزاماتها للمؤمن عليه. فهي تقول لصاحب بوليصة التأمين أي مرض كنت مصابا به قبل تمتعك بالتأمين الصحي نحن لسنا مسؤولين عنه.

وكما يعلم الجميع فإن أي كويتي فوق الـ 50 لديه مشاكل صحية بمعدلات أكثر من نظرائهم في باقي دول العالم بسبب طبيعة الحياة ونوعية الغذاء بالإضافة الى المناخ القاسي. وبالنسبة لنوعية وعدد الأمراض المصاب بها المتقاعد الكويتي فـ «عد وخربط» وهي من أمراض القلب والضغط والسكري الى أمراض العظام والعيون وأمراض أخرى كثيرة «شافانا الله وإياهم».

الآن كل هذه الأمراض المبتلى بها إخواننا المتقاعدون لن يشملها التأمين الصحي الذي تم منحه لهم مؤخرا، مما يقوض الفائدة المرجوة من هذا التأمين، فهو لن يعالج السكر لمن عنده سكر ولن يقبل المستشفى علاج المتقاعد الذي يشكو من الضغط، وسيستخدم الجملة التي ذكرتها في بداية المقالة لرفض تقديم العلاج للمتقاعد. وهو أمر أستغرب كيف غاب عمن سعى وأيد قانون التأمين الصحي للمتقاعدين. وكان من الأجدر تطبيق التأمين الصحي على الأطفال الصغار من سن الولادة الى باقي عمرهم وهنا تكون الاستفادة القصوى من التأمين ولن تستطيع شركات التأمين أو المستشفيات التملص من تقديم العلاج لهم.

نقطة أخيرة: أفضل خدمة يمكن أن تقدم للمتقاعدين هي إنشاء مستشفى خاص بهم تكون به كل الاختصاصات التي تناسب الأمراض التي تصيب من بسنهم.

جرس

samy_elkorafy@hotmail.com
سامي الخرافي

قبل فوات الأوان

كان هناك رجل طيب تزوج من اربع نساء، فكان يحب زوجاته بنسب متفاوتة، فقد كانت الزوجة الأولى منسية «للأسف» وأهملها بسبب اهتمامه بزوجاته الثلاث ولا يعطيها حقها رغم انها تحبه حبا شديدا أكثر من زوجاته الاخريات، ولكن الزوج لا يقدر هذا الحب الصادق ولا يحرص عليه ابدا.

أما الزوجة الثانية فكان سعيدا معها ويشعر براحة وسعادة، وقد كانت تسانده ويأخذ رأيها في كل الامور لأنها كانت حكيمة ومثقفة، أما زوجته الثالثة فكان يحبها ولكن في قرارة نفسه يعرف أنها قد تتركه في أي لحظة وتذهب لزوج آخر لأنها أنانية وتحب نفسها فقط، أما الزوجة الرابعة فلها الحب المميز والاهتمام فكان يدللها دلالاً مميزا لأنها كانت الأصغر والأجمل بينهن، ولم يكن يرد لها أي طلب كانت تطلبه، فكانت طلباتها أوامر وتنفذ بالحال.

وبعد فترة من الزمن مرض الزوج مرضا لا شفاء منه فأراد أن يختبر زوجاته من أجل معرفة حبهن له قبل وفاته، فبدأ بالزوجة الرابعة والصغيرة فقال لها: انت تعرفين حجم الحب الذي أكنه لك من بين زوجاتي الاخريات فهل تأتين معي في قبري لتؤنسي وحشتي؟ فأجابت: ماذا تقول هل أنت مجنون؟ كيف ذلك وأنا مازلت صغيرة، فأدارت ظهرها وذهبت عنه، ثم نادى الزوجة الثالثة فقال لها نفس الطلب الذي طلبه من الزوجة الرابعة، فقالت: كيف تطلب مني مثل هذا الطلب ايها العجوز؟! الحياة حلوة وجميلة وعند وفاتك سوف أتزوج غيرك وأفضل منك بعد خروجي من «العدة». ونادى الزوجة الثانية فطلب منها نفس الطلب فقالت له: سامحني يا زوجي العزيز ولكن أكثر ما أستطيع أن افعله هو أن ازورك في المقبرة وأدعو لك، وهنا دخلت عليه الزوجة الأولى دون أن يناديها فقالت له: أنا سأذهب معك لأنني قد اصبحت ضعيفة كما ترى بسبب إهمالك لي وأنا سأكون معك أينما كنت لأنني أكثر من أحبك بإخلاص، فتحسف الزوج ونزلت دموعه وتندم أشد الندم على إهمالها وقال لها: يا ليتني ما تزوجت غيرك ولم أهملك فأنت الأصيلة بينهن جميعا.

تلك القصة «رمزية» تعبر عن حياتنا بأدق تفاصيلها، فالزوجة الرابعة تمثل اهتمامنا بأجسادنا وأنفسنا رغم انها ستتحلل مع دخولنا القبر، أما الزوجة الثالثة فهي أموالنا وعقاراتنا.. إلخ فسوف تذهب لغيرنا بسهولة رغم تعبنا وسهرنا عليها طوال السنين بعد موتنا، أما الزوجة الثانية فترمز إلى أهلنا وأصدقائنا فأقصى أمر قد يقومون به هو الصلاة علينا في المقبرة والدعاء لنا ويبكون علينا فترة ثم ينسوننا بعد ذلك، أما الزوجة الأولى فهي أعمالنا الصالحة والتي نهملها ولا نحرص عليها بسبب اهتمامنا بأنفسنا وأموالنا وأهلنا وهم زائلون ومن يرافقنا الى قبرنا هو عملنا فقط، فهل نعي ذلك قبل فوات الأوان؟